العرب
الثلاثاء 2021/11/16
السنة 44 العدد 12242

التزام الهند بالتحول إلى دولة ذات أغلبية هندوسية يزعزع استقرار المنطقة

موطن ربع البشرية يزداد سخطًا وينذر بتفاقم العنف الديني والعرقي

العنف يهدد أمن الهند ودول الجوار

تتفاقم مظاهر اضطهاد المسلمين في الهند وظلمهم، خاصة على الصعيد الاجتماعي والقانوني، حيث تعمد الحكومة القومية الهندوسية برئاسة ناريندرا مودي منذ سنوات إلى سن تشريعات معادية ومستفزة للأقلية المسلمة يقول محللون إنها ستخلف تداعيات سيئة ليس على الشأن المحلي فقط وإنما أيضا على دول الجوار والمنطقة بأكملها.

نيودلهي - يفوق عدد المسلمين في الهند مئة وثمانين مليون نسمة، إلا أنهم يظلون في حكم الأقلية وسط مليار من الهنود. ويواجهون الآن سياسات الحكومة التي تعمل على تحويل الهند العلمانية إلى دولة أصولية هندوسية، فتحرمهم من الكثير من حقوقهم وتفرض عليهم -وحتى على اللاجئين من الدول المجاورة- اعتناق الديانة الهندوسية للحصول على المواطنة.

ويقول دنيانيش كامات، وهو محلل سياسي في شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، إن اندفاع الهند المتهور لتصبح دولة ذات أغلبية هندوسية من شأنه زعزعة استقرار جنوب آسيا.

ومع حزب بهاراتيا جاناتا، الذي يتولى السلطة منذ عام 2014، اتبعت الحكومة في نيودلهي سلسلة من السياسات المحلية القومية الهندوسية المثيرة للانقسام، وتلك السياسات لا تتعارض مع دستور الهند العلماني فحسب بل أيضا تتنافى بشكل واضح مع موقف السياسة الخارجية للدولة الذي تبنته منذ فترة زمنية طويلة.

ويوضح كامات أن ذلك يخلق الكثير من التوترات مع الجيران، والأسوأ من ذلك هو أن الهند -باعتبارها القوة العظمى في جنوب آسيا- لها تأثير هائل في سياسات جيرانها. وتخلق سيطرة الأغلبية في الهند مشاكل سياسية حتى لتلك الحكومات التي تتمتع بعلاقات ودية مع نيودلهي.

مواطنة مشروطة

في عام 2019 أعلنت حكومة رئيس الوزراء مودي بعد فوزها الثاني في الانتخابات العامة التي جرت في ذلك العام عن خطط لزيادة عدد المواطنين على المستوى الوطني، وهو ما حدث في البداية في ولاية آسام، ووضعت هذه الخطوة معايير صعبة التنفيذ لإثبات المواطنة إلى درجة أن الفقراء (ومن بينهم عدد كبير من المسلمين الهنود) سيفشلون بشكل غير متناسب في تسجيل أنفسهم كمواطنين.

وقدمت الحكومة بعد ذلك قانونًا آخر لضمان توفير طلبات المواطنة السريعة للاجئين من جيران الهند، ما عدا المسلمين منهم، وهدد القانونان -اللذان وصفهما وزير الداخلية بأنهما مرتبطان ببعضهما البعض- بحرمان المسلمين من حقوقهم، وأصبح مصطلح "البنغلاديشيون" مصطلحًا شاملاً يشير إلى جميع المهاجرين "غير الشرعيين" الذين صمم القانونان لإيقاعهم في شراكه، وانخرط وزراء كبار في مجلس الوزراء في خطاب يعيد إلى الأذهان خطاب الكراهية الخاص بالإبادة الجماعية، مشيرين إلى المهاجرين غير الشرعيين على أنهم "نمل أبيض".

وأفرزت هذه القوانين احتجاجات في جميع أنحاء الهند، حيث هددت بتغيير تعريف مصطلح المواطنة، كما تسببت في مشاكل لحكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في بنغلاديش، حيث أدت الكراهية الموجهة إلى "البنغلاديشيين" في الجانب الآخر من الحدود إلى تعقيد وضعها كصديقة للهند في عاصمة بنغلاديش "دكا"، وألغى كبار أعضاء حكومتها زيارات كانت مقررة لهم إلى الهند، وهزت بنغلاديش أعمال عنف، واستهدف أحد أعمال العنف تلك معبدا هندوسيًا أثناء زيارة مودي في مارس من هذا العام.

وكانت أعمال العنف في بنغلاديش -والتي استهدفت الأقلية الهندوسية في البلاد- قائمة على شائعات تفيد بأن معبدًا هندوسيًا قد مارس بعض الأفعال الكفرية ضد الإسلام خلال احتفال ديني، وأدى هذا إلى اندلاع شرارة العنف ضد الهندوس في جميع أنحاء مدن بنغلاديش واستمر ذلك أياما.

وعلى عكس رئيس الوزراء الهندي أدانت حسينة العنف علانية وأمرت الشرطة بالقبض على الجناة، حتى أن حزبها (رابطة عوامي) نظم مسيرة سلام في العاصمة دكا (وهناك مسألة أخرى، حيث تفيد بعض الأنباء بأن أعضاء من الجناح الطلابي للحزب شاركوا في البعض من أعمال العنف).

ومع ذلك سارعت حسينة إلى توجيه أصابع الاتهام نحو جارتها، قائلة إن الخطاب المعادي للمسلمين والعنف في الهند يتسببان في أعمال عنف ضد الهندوس في بلدها.

سخط متزايد

يقول المحلل الهندي إن تلك ليست مجرد حوادث عنف متبادل عبر حدود المنطقة المرسومة بشكل اعتباطي، وقد يؤدي اندفاع حكومة مودي إلى جعل الهند دولة ذات أغلبية هندوسية إلى زعزعة استقرار بنغلاديش، الدولة التي يبلغ عدد سكانها 165 مليون نسمة.

ولم تُحسن حسينة التصرف أيضًا، على الرغم من تصريحاتها الأخيرة؛ فقد نصبت نفسها علنًا كحليف للهند، وحزبها يصور نفسه على أنه المدافع عن العلمانية في بنغلاديش والضامن النهائي لسلامة الهندوس في البلاد.

وأثناء ذلك حولت حسينة بنغلاديش إلى دولة ذات حزب واحد، وألغت الضمانات الدستورية التي تعزز ديمقراطية البلد، وسجنت قادة أحزاب المعارضة، وجرمت مختلف أشكال الاختلاف السياسي، ودفع هذا المعارضة السياسية لنظامها إلى الميل نحو التيار الإسلامي الذي حاولت حسينة في بعض الأحيان سحقه لكنها سعت أيضًا لكسب الناخبين الإسلاميين.

كل تلك العوامل أسهمت في إضعاف الأقلية الهندوسية المحاصرة في بنغلاديش، والهجوم عليها -الذي يكون دائما بدوافع سياسية حتى في أسوأ الأوقات- هو هجوم على حكومة حسينة وحزبها. وبقدر ما تستحق الثناء فإن إدانة حسينة العلنية للعنف ضد الهندوس كانت مدفوعة أساسًا لأنها، مثل أي سياسي ماهر، رأت ذلك الهجوم على حقيقته، فهو هجوم سياسي عليها.

دنيانيش كامات

الوضع في بنغلاديش ستكون له آثار مضاعفة في المنطقة

ومع ذلك كان إلقاء اللوم على الهند تحذيرًا أيضًا؛ فإذا استمرت الهند في السير نحو الأغلبية -مما يخلق فضاء مليئًا بالعنف والخطاب السام ضد المسلمين، وهو ما تدعمه الدولة- فإن هذا من شأنه أن يوفر ذريعة لخصوم حسينة لإضعاف حكومتها من خلال الهجمات على الأقلية الهندوسية في بنغلاديش.

ويحذر كامات، وهو أيضا مستشار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجهات الحكومية والقطاع الخاص، من أن زعزعة الاستقرار في بنغلاديش ستكون لها آثار مضاعفة في جميع أنحاء المنطقة. وبعد وقت قصير من أعمال العنف في بنغلاديش شهدت ولاية تريبورا الهندية المجاورة التي يحكمها حزب بهاراتيا جاناتا أعمال عنف ضد المسلمين من قبل الجماعات الهندوسية المتشددة.

وستؤدي دورة العنف والعنف المضاد عبر المنطقة إلى زعزعة استقرار المنطقة برمتها؛ لأن حدود دول جنوب آسيا المحفورة بشكل عشوائي، والتي رسمها حكام المنطقة الاستعماريون إبان رحيلهم وسط عربدة من إراقة الدماء التي كان يمكن تجنبها تمامًا، ليست قادرة على كبح جماح العنف العرقي والديني الذي قد ينتشر من بلد إلى آخر.

وكان الموقف التقليدي للسياسة الخارجية للهند في جنوب آسيا قائمًا دائمًا على فكرة أن الدولة التي حجمها بحجم القارة هي مركز الثقل في المنطقة، ومع ذلك تعمل الضغوط السياسية المحلية لنيودلهي بما يتعارض مع مصالح سياستها الخارجية.

ويبدو أن الحكومة الهندية تعتقد أنها تستطيع متابعة سياساتها المحلية ذات التوجه الأغلبي دون التخوف من تداعياتها الدولية. ومع ذلك، فإن المنطقة -كما يظهر من لوم حسينة الأخير لنيودلهي- هي موطن لحوالي ربع البشرية، وهي منطقة تزداد سخطا بشكل متزايد.

> دورة العنف والعنف المضاد ستؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة برمتها، لأن حدود دول جنوب آسيا غير قادرة على كبح جماح العنف

البحر الأسود خط مواجهة مرتقبة بين الغرب وروسيا

نيويورك - تصاعدت التوتّرات في البحر الأسود بين روسيا والقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث كثفت موسكو مؤخرا تدريباتها العسكرية على تدمير أهداف معادية في المنطقة، مبدية انزعاجها من وجود سفينتين حربيتين أميركيتين ما ينذر بزيادة التوترات في المنطقة.

وكانت روسيا حذرت الدول الغربية من قبل من إرسال سفنها الحربية إلى البحر الأسود والاقتراب من ساحل شبه جزيرة القرم، التي ضمتها موسكو في 2014 والمعترف على المستوى الدولي بأنها جزء من أوكرانيا.

وتوقع تقرير لمركز الأبحاث الأميركي، المجلس الأطلسي، في مطلع هذا العام إمكانية أن يكون البحر الأسود في المستقبل أرض المعركة الكبرى بالنسبة إلى الطاقة في العالم.

وأشار التقرير إلى أنه في السنوات الأخيرة تم اعتبار البحر الأسود خط المواجهة البحري في التوترات المتصاعدة بين الغرب وروسيا. وأدى ذلك إلى مسارعة حلف شمال الأطلسي "الناتو" إلى تطوير أسلوب متعدّد المستويات ساعد في تحسن ملموس في الأمن الإقليمي.

كما ذكر تقرير للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن قدرة روسيا على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد دول البحر الأسود، تتيح لها الضغط عليها وابتزازها.

ويعتبر الحدّ من إمكانية حدوث مثل هذه العمليات، هو الخطوة الأولى نحو الحيلولة دون الإقدام عليها؛ لأن موسكو تقدر بحرص شديد أخطارها.

وأكد التقرير أنه يتعين على الدول الغربية زيادة قدرة جيوشها على التعاون في العمليات مع القوات المسلحة لدول البحر الأسود، وتحسين البنية الأساسية التي تستخدمها لإرسال تعزيزاتها في المنطقة.

وما يشهده البحر الأسود في الوقت الحالي من تطورات بين روسيا والولايات المتحدة والناتو، يمكن أن يتصاعد ويتحول إلى نزاع غير محمود العواقب يحاول الطرفان تجنبه.

وتسعى موسكو إلى زيادة هيمنتها على حوض البحر الأسود كمجال حيوي يضمن استمرار مصالحها الاستراتيجية في العديد من الملفات وأبرزها ملف خطوط نقل الطاقة ومجالات الأمن الإقليمي والتجارة، بالإضافة إلى جهودها لتحقيق المزيد من الهيمنة بغرض فتح المجال أمامها للوصول إلى البحر المتوسط وإعاقة نفوذ الناتو والغرب في المنطقة.

ولفت الباحث الأميركي في قضايا الأمن القومي مارك إبيسكوبوس في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنتريست الأميركية، إلى أن دميتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين صرح مؤخرا بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يشعر بالقلق إزاء النشاط العسكري لحلف شمال الأطلسي "الناتو" في البحر الأسود.

وقال بيسكوف للصحافيين "إن الأمر مقلق تماما للرئيس الروسي وأنه تحدث عن ذلك"، مضيفا أن "العسكريين الأميركيين والروس يشاركون في مباحثات جادة لفض الاشتباك للحيلولة دون اندلاع نزاع إقليمي".

وأضاف المحلل الأميركي أنه تردد أن بوتين أثار هذه المخاوف أثناء حديث هاتفي مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وجاء في بيان صحافي للكرملين حول هذا الحديث أنه "تمت ملاحظة الطابع الخطير والمزعزع للاستقرار للنشاط الاستفزازي للولايات المتحدة وعدد من دول الناتو في البحر الأسود"، مؤكدا ما تصفه موسكو بـ"الطابع غير المقرر" لهذه التحركات.

وأشار سيرجي شويجو وزير الدفاع الروسي للصحافيين في مطلع هذا الشهر إلى أن سفن الصواريخ الموجهة التابعة للولايات المتحدة والناتو تحاول اختبار القوات الروسية المحلية في منطقة البحر الأسود.

وأضاف شويجو "بطبيعة الحال، عندما نرى ذلك: عندما تدخل سفينة حربية تنتمي إلى دولة من خارج منطقة البحر الأسود، وندرك أنها تحمل أسلحة دقيقة التصويب طويلة المدى، وعندما نرى هذه الأسلحة فوق السفينة، وهي ليست في جولة سياحية، بطبيعة الحال، نراقبها عن كثب، ونتتبعها وندرك أنه من الممكن حدوث استفزازات في أي وقت كما كان الحال مؤخرا بالنسبة إلى مدمرة بريطانية وبطبيعة الحال يتعين علينا منع مثل هذه الأمور"، في إشارة إلى حادث وقع هذا الصيف، تردد فيه أن الجيش الروسي أسقط قنابل وأطلق طلقات تحذيرية لمطاردة الطراد البريطاني إلى خارج ما تعتبره موسكو مياهها الإقليمية قبالة ساحل منطقة القرم.

وأوضح شويجو "للتحدث بدقة أكثر، هذه بطبيعة الحال محاولة دائمة لاختبار مدى استعدادنا، ومدى فعالية منظومتنا على طول ساحل البحر الأسود وعموما في جنوب بلادنا".

> التوتر المتصاعد بين روسيا والولايات المتحدة والناتو في البحر الأسود، يمكن أن يتحول إلى نزاع غير محمود العواقب

وأضاف "كما أعلم، فإنهم يخططون للقيام بتدريبات مع الدول المجاورة لنا، تدريبات مع البحرية الجورجية والبحرية الأوكرانية. ولكننا أيضا نجري تدريبات وسوف نواصل ذلك".

ويقول مارك إبيسكوبوس "إن سفينة القيادة الأميركية 'يو.أس.أس ماونت ويتني' والمدمرة 'يو.أس.أس بورتر'، اللتين تنتميان إلى الأسطول الأميركي السادس، تجريان تحركات مشتركة في البحر الأسود".

ووفقا لبيانات صحافية صادرة عن القيادات العسكرية الأميركية، فإن السفينتين بورتر وويتني موجودتان في البحر الأسود لدعم حلفاء وشركاء الناتو في المنطقة.

وجاء في بيان صادر في الخامس من نوفمبر الجاري أن حلفاء وشركاء الناتو يقفون معا لضمان سلامة واستقرار وأمان البحر الأسود، وبناء قدرة الشركاء لتحسين الفعالية والمشاركة في العمليات.

وكان وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن قد سافر إلى رومانيا وجورجيا وأوكرانيا في أكتوبر، لطمأنة حلفاء وشركاء واشنطن في المنطقة في وجه التوترات العسكرية المتصاعدة مع موسكو.

وترفض موسكو التدخل الأميركي في المنطقة وحشدت خلال الأسابيع الماضية قواتها قرب الحدود الأوكرانية، وأثارت تحركاتها حفيظة الناتو الذي وصفها بأنها "تجمعات كبيرة وغير عادية".

وحذّر الأمين العام لشمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ الاثنين من أن أي استفزاز أو أعمال عدوانية أخرى من جانب روسيا ستكون مصدر قلق خطير، داعيا روسيا إلى "التحلي بالشفافية في ما يخص نشاطاتها العسكرية".

واشنطن تراقب البحر الأسود برا وجوا